دور الحكومة الداعم للتنافسية
"حالة مصر"

طارق نوير

API/WPS 0302

<u>عنوان المراسلة:</u>
د. طارق نوير ، اقتصادي ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، القاهرة ،جمهورية مصر العربية. فاكس : 7929222 (202) ، هاتف : 7929292 (202) ، بريد الكتروني :
. www.idsc.gov.eg

ملخص

دور الدولة الداعم للتنافسية : حالة مصر

لا يزال دور الحكومة قائم لزيادة القدرات التنافسية للدول ، إلا انه في ظل التحرير الاقتصادي يأخذ هذا الدور أشكال غير تقليدية ، فبدلا من التدخل المباشر متمثل في إجراءات الحماية والدعم للأنشطة الإنتاجية ، تحول هذا الدور إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة بيئة الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية و تبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة . ويُحّلل البحث الحالي دور الحكومة الداعم لتنافسية الاقتصاد المصري . وقد خلص البحث إلى أن الاقتصاد المصري لا يزال بحاجة إلى بذل جهود كبيرة في مجال إصلاح السياسات النقدية والمالية ، وسياسات الاستثمار والتنمية البشرية وغيرها ، وأنه يجب العمل دائما على مقارنة نتائج هذه السياسات بالمنافسين الآخرين.

Abstract

The Role of the Government in Supporting the Competitiveness

Egypt Case

The Government has still a role to play in the context of increasing competitive capabilities. However, in regard to economic liberalization, it took several unconventional roles. Instead of the direct intervention in the form of protection measures and subsidies given to productive activities, this role has been shifted towards indirect support measures, that include preparing the business environment in the local market and the adoption of the best practices in the field of economic policies.

This study investigates the role of the Government in supporting the competitiveness of the Egyptian economy. It concluded that the Egyptian economy still needs major efforts in the areas of monetary and fiscal policies, investment and human development. These efforts have to systematically be compared with those of other competitors.

مقدمة

التعريف الشائع للتنافسية، هو " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا فى الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى " ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا ببيئة الأعمال المواتية التى تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية ومن ثم تعزيز التنافسية على المستوى القومي.

وهناك العديد من المحددات التى تشكل أركان بيئة الأعمال، من ضمن هذه المحددات **دور الحكومة** وكفاءتها فى القيام بوظائفها المختلفة وجودة السياسات التى تتبعها ، هذا الدور يتغير طبقا **للمراحل** العديدة التى تمر بها الميزة التنافسية للدول.

ويتشكل الدور الحكومى الداعم للتنافسية فى توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال السياسات - والممارسات - الاقتصادية وأدواتها المختلفة التى تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدمية: السياسات المالية والنقدية ، وسياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثمارى، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، والسياسات التصديرية، سياسات تنمية المهارات البشرية، والسياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والموسسية، وأساليب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وسياسات تحديث البنية الأساسية المادية، تحديث الجهاز الإداري الحكومى، وسياسات نشر وتداول المعلومات.

هذا وتتنافس الحكومات فيما بينها فى توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة لقدراتها التنافسية والتى تمكنها من بلوغ معدلات نمو اقتصادى مطردة.

وتركز الورقة الحالية على تقييم الدور الحكومى المصرى فى تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، حيث أنه كلما نجحت الحكومات فى خلق بيئة أعمال مواتية مقارنة بالدول الأخرى كلما ساهم هذا فى تعزيز قدراتها التنافسية.

وتحديدا تسعى الورقة الحالية إلى الإجابة على السؤال التالي:

" هل نجحت الحكومة المصرية فى توفير بيئة أعمال مواتية مقارنة بالمنافسين العالميين بحيث تنعكس فى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى؟ ".

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سوف تنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

- **القسم الأول:** الإطار المفاهيمى للتنافسية والدور الحكومي الداعم لها
- **القسم الثانى:** تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد المصري
- **القسم الثالث:** امثلة لتجارب دولية ناجحة فى التنافسية
- **القسم الرابع:** السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال المصرية

القسم الأول: الإطار المفاهيمى للتنافسية والدور الحكومي الداعم لها

1/1 الإطار المفاهيمى للتنافسية

من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادى معين، خاصة إذا كان يتمتع بالحداثة ولا يخضع لنظرية عامة تفسره مثل مفهوم التنافسية، ولكن من خلال القراءة المتأنية للأدبيات الاقتصادية التى تناولت موضوع " التنافسية " تبين أن هذا المفهوم ارتبط بأمرين:

الأمر الأول: أن ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى القومى تصاحب مع تفجر قضية العجز الكبير فى الميزان التجارى للولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من 1981-1987 (خاصة مع اليابان) وزيادة المديونية الخارجية لها[i].

الأمر الثانى: حيث ظهر الاهتمام مجددا بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة فى بداية التسعينات من القرن العشرين كإفراز طبيعى لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد، وخاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية متمثلة فى الاتحاد السوفيتى سابقا، وظهور سمات وتداعيات عديدة له، والتى كان من أبرزها ظهور ما سمى بظاهرة **"العولمة"** GLOBALIZATION والتأكيد مرة أخرى على التوجه نحو الاعتماد على اقتصاديات وقوى السوق[ii].

والوصول إلى تعريف منضبط ودقيق للتنافسية الدولية يواجه بالعديد من الصعوبات، فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكى يتغير ويتطور باستمرار.

ففى السبعينات من القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بجوانب **التجارة الخارجية**، وخلال الثمانينات ارتبط **بالسياسة الصناعية**، وفى التسعينات ارتبط **بالسياسة التكنولوجية**، أما الآن فيشير هذا المفهوم إلى قدرة الدول على **رفع مستويات معيشة أفرادها**، ولعل هذا ما حدا بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OECD إلى الإشارة بأنه هناك حاجة ماسة إلى تعريف ومفهوم واضح للتنافسية[iii].

وإزاء هذه الصعوبات تم تقسيم تعاريف التنافسية المعمول بها والشائعة إلى الفئات الثلاثة التالية:

الفئة الأولى: تأخذ فى الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط.
الفئة الثانية: تشتمل على جانبى التجارة الخارجية ومستويات المعيشة.

الفئة الثالثة: تتضمن جانب مستويات المعيشة فقط.

أولا: تعاريف التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول:

طبقا لهذه الفئة من التعاريف يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجارى للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة، ووجود العجز يعنى تدهور فى تنافسية الدولة، وقد استخدم هذا التعريف لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الامريكية فى الثمانينات من القرن العشرين ،مقارنة باليابان.

ولكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية استنادا إلى وضع الميزان التجارى فى جميع الحالات، حيث أن الفائض فى الميزان التجارى قد يشير فى بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة، وعلى العكس فان وجود العجز فى الميزان التجارى يعنى علامة قوة للاقتصاد، فمن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة من خلال وجود عجز تجارى متنامى (حالة الولايات المتحدة فى الثمانينات) والعكس أيضا قد يحدث، فالميزان التجارى قد يتوازن فى نفس الوقت الذى تنخفض فيه مستويات المعيشة للدولة (حالة المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة فى التسعينات)[iv].

ثانيا: تعاريف التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة:
يشير مفهوم التنافسية وفقا لهذه الفئة، إلى تحقيق الدولة لتوازن فى ميزانها التجارى، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها، والعديد من التعاريف جاءت ضمن هذه الفئة، منها ما يلى:

تعريف التنافسية من قبل المجلس الأمريكى للسياسة التنافسية.
" قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس فى الأسواق العالمية وفى نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة فى الأجل الطويل" [v].

تعريف التنافسية، طبقا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD)
" المدى الذى من خلاله تنتج الدولة وفى ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس فى الأسواق العالمية، وفى نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقى لأفرادها فى الأجل الطويل[vi].

ولكن بعض الاقتصاديين انتقد مفهوم التنافسية المستندة إلى شرط النجاح فى الأسواق العالمية ، ففى مقالته الشهيرة " التنافسية: الفكرة الخطيرة " حيث هاجم الاقتصادى الأمريكى بول كروجمان هذا المفهوم[vii].

حيث يقرر أن مفهوم التنافسية ظهر لتغطية صعوبات اقتصادية هى فى الأصل صعوبات "محلية " المنشأ، وان تشخيص المشكلة الاقتصادية نتيجة للفشل فى المنافسة فى الأسواق العالمية هو تشخيص خاطئ ومضلل، وان القول بان الازدهار الاقتصادى للدولة يتحدد بشكل كبير بواسطة النجاح فى الأسواق العالمية هو فرضية خاطئة، فالعنصر المهم والحاكم لحل المشكلة الاقتصادية يكمن فى تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة، وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات الإنتاجية.

ثالثا: تعريف التنافسية وفقا لمستويات المعيشة فقط:

فى محاولات مستمرة لإيجاد تعريف واضح للتنافسية، ظهر تعريف جديد للتنافسية يستند على مدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة، وذلك على النحو التالى:

"قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى[viii]".

وعليه نجد أن التنافسية مفهوم مُعقد ومتعدد، وذلك لتعدد أوجه هذه الظاهرة. لذا فإنه من الضروري ضبط تعريف التنافسية ، لأنه مع كل تعريف هناك سياسات معينة تدعمه وتسانده.

والسؤال الذى يطرح نفسه، أى من الفئات السابقة للتنافسية تتلائم وتتوافق وظروف الاقتصاد المصرى ؟

نظرا لان الاقتصاد المصرى يعانى من عجز كبير فى الميزان التجارى، ومن مشكلة بطالة مستعصية، إلى جانب ضعف إنتاجية عناصر الإنتاج فيه، لذا فان تعريف التنافسية الذى يتوافق وظروف الاقتصاد المصرى يجب أن يستوفى هذه الظواهر، وعليه تقترح الدراسة التعريف التالى للتنافسية:

" قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة فى الأسواق العالمية والمحلية، استنادا إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية والتشغيل، بما يؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الفردى، وتحسين ظروف المعيشة ".

هذا التعريف يتطلب زيادة متواصلة فى الصادرات، بحيث تساهم هذه الزيادة فى تحسين الميزان التجارى، وان تكون نابعة من معدلات مرتفعة من الإنتاجية، إلى جانب توزيع مكاسب التصدير بعدالة على كافة عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل.

وجدير بالذكر أن تحقيق هذه العناصر للتنافسية لن يحدث بشكل عفوى، بل انه يتطلب ضرورة صياغة خطة عمل متكاملة تضم فى جوانبها خطط للتشغيل، والاستثمار، والبنية الأساسية، وتنمية المهارات البشرية.

وفى هذا الصدد تلعب السياسات الاقتصادية دورا هاما فى دعم تنافسية الاقتصاد المصرى، والتى تشتمل على السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات.

هذا وتتعدد التقارير العالمية التى تناولت قياس التنافسية من خلال العديد من المؤشرات التى تغطى عدد كبير من دول العالم، من هذه التقارير ما يلى:

1- تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) فى سويسرا، والذي يصدر الكتاب السنوي عن التنافسية فى العالم (WCY) ويتضمن هذا التقرير ترتيب لدول العالم، وفقاً لعدد من المؤشرات تندرج تحت ثمانية عوامل للتنافسية هي: الاقتصاد المحلي (30 مؤشراً)، العولمة (45)، الحكومة (48)، المالية (27)، البنية

التحتية (32)، الإدارة (36)، العلوم والتقانة (26)، البشر (44)، ويشمل التقرير عدداً من الدول النامية بالإضافة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد بلغ عدد الدول التى يشملها تقرير عام 2001، 49 دولة، ليس من بينها أي دولة عربية.

2- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) حيث يقوم باصدار تقرير التنافسية العالمية (GCR) ويستند إلى عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل: الانفتاح، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التقانة، الإدارة، العمل، المؤسسات، والذي يشتمل على 59 دولة، منها دولتين عربيتين فقط هما الأردن ومصر،.

3- مؤشرات البنك الدولي (WB) والذى يعد مؤشرات عن التنافسية للعديد من الدول، ينشرها على شبكة الإنترنت، وتتضمن 64 مؤشرا، تغطى عدداً من البلدان العربية هي الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن[ix].

4- مؤشرات صندوق النقد الدولى(IMF) والذى ينشر عدد محدود من المؤشرات مثل: أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل فى الصناعة التحويلية.

وعلى الرغم من كثرة التقارير العالمية التى تتضمن العديد من المؤشرات لقياس التنافسية، إلا أنها يعاب عليها ، أنها لا تضم الكثير من الدول النامية، إلى جانب أن أساليب ترجيح المؤشرات قد يشوبه بعض التحيز، خاصة بالنسبة للمؤشرات المستقاة من بيانات قوائم الاستبيان والمتضمنة أراء المديرين التنفيذين فى أداء الاقتصاد.

2/1 الإطار النظرى لدور الحكومة الداعم للتنافسية

يمكن تلمس البدايات لدور الحكومة الداعم للتنافسية فى سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الاستراتيجية، والتى فى إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجيات) إيجابية Positive Externalities، وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصادات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلى، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية Competitive Subsidies لدعم البحث والتطوير فى الصناعة والحد من دخول المنشات الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشات المحلية [x].

ويمكن أيضا مشاهدة الدور الحكومى الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذى قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففى محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول فى المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التى تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون أما معوقة أو محفزة للنجاح فى المنافسة العالمية، وجزءا منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه.

هذا وقد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتى:

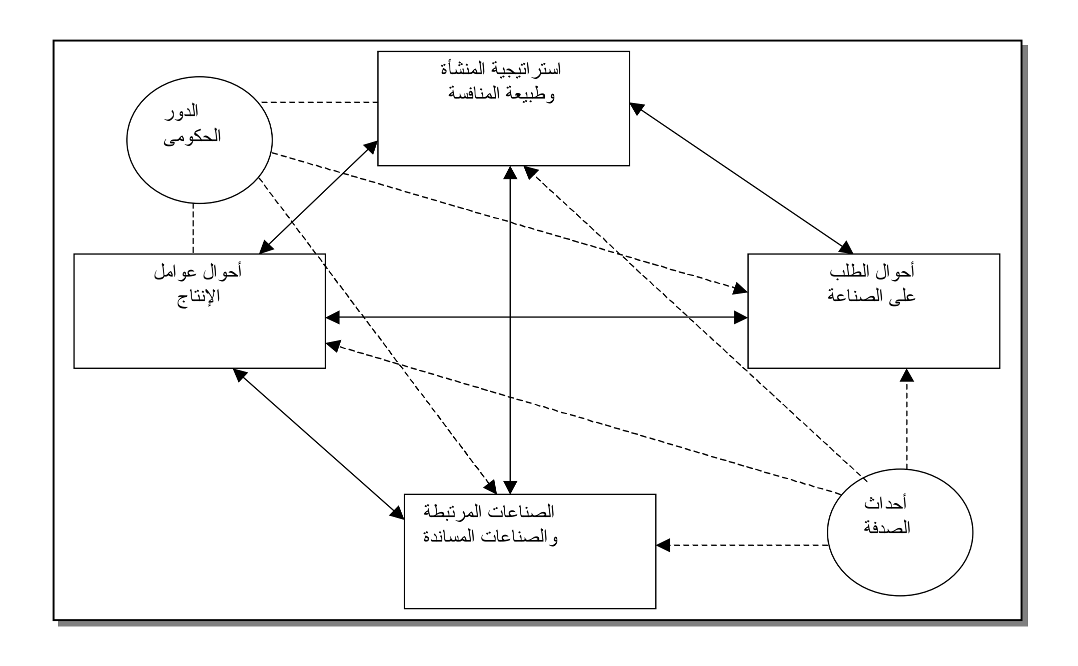
1- محددات رئيسية وتضم المحددات الأربعة التالية: شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشات.

2- محددات مساعدة ومكملة تتمثل فى المحددان التاليان: دور الصدفة أو الحظ، ودور الحكومة وسياساتها المختلفة[xi].

والخاصية الهامة لمحددات الميزة التنافسية هى أنها تعمل كنظام ديناميكى متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، ونجحت فى المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائها الهامة.

وعندما تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدى إلى تآكلها وتدهورها، فعلى سبيل المثال فان الميزة التنافسية فى صناعة ما قد تتدهور عندما تفشل الحكومة فى خلق وتنمية عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها سواء تمثل ذلك فى تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمى والتكنولوجى والمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، وهكذا بالنسبة لباقى المحددات.

وعند تناوله لمحدد دور الحكومة أوضح بورتر أن دور الحكومة الهام يتأتى من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية، وذلك كما يتضح من خلال الشكل التالى:



Source: The Competitive Advantage of Nations, 1990.

فعلى سبيل المثال نجد أن دور الحكومة قد يظهر فى التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات تجاه أسواق راس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلى من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها، أو من خلال قوانين حماية المستهلكين.

كذلك فان الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضا فان الحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدواتها متمثلة فى تشريعات أسواق راس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه.

وجدير بالذكر أن دور الحكومة وسياساتها يمثل عاملا مساعدا فى التأثير على محددات الميزة التنافسية ولكن هذا الدور قد يخلق آثار إيجابية أو سلبية[xii].

هذا وتسير الميزة التنافسية وفقا لمراحل متعددة، من خلالها تتحول المصادر الأساسية للميزة التنافسية من مصادر متواضعة إلى مصادر أكثر تميزا وفى اتجاه الصناعات مرتفعة الإنتاجية، وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن صناعات وأجزاء لصناعات معينة واستراتيجيات متفاوتة للمنشأة وكذلك سياسات حكومية مختلفة عن المراحل الأخرى للتطور التنافسى.

وقد شرح بورتر أربع مراحل للتطور التنافسى القومى، وهى:مرحلة سيطرة عناصر الإنتاج، ثم مرحلة سيطرة الاستثمار، ومرحلة سيطرة الابتكار، وأخيرا مرحلة سيطرة الثروة، وخلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات، وترتبط هذه المراحل الثلاثة بالازدهار الاقتصادى للدول، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة وأجزائها داخل الدولة:

ومن خلال هذه المراحل نجد أن هناك دور واضح للحكومة ينعكس على مصادر الميزة التنافسية، ولكنه يتغير من مرحلة إلى أخرى، حيث يتدرج من التدخل السافر المباشر إلى تدخل غير مباشر بأدوات جديدة. ففى المرحلة الأولى تقوم الحكومة بتوجيه رأس المال إلى صناعات معينة وتقدم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق، وتقدم الكثير من المساعدات للحصول على التكنولوجيا الأجنبية، وتقوم بتشجيع التصدير، أما فى المراحل التالية لا يكون التدخل الحكومى مباشر من خلال تخصيص راس المال والحماية أو الرقابة على التراخيص أو دعم التصدير وباقى الأشكال التدخلية المباشرة، بل تتدخل الحكومة بشكل غير مباشر بهدف تحفيز آلية خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدما وتخصصا، وتحسين نوعية الطلب المحلى، وتشجيع تكوين الداخلين الجدد والمنشآت الجديدة ،وإزكاء روح التنافس النشط بين المنشات.

3/1 تنافسية الحكومات

فى إطار مناقشة بيئات الأعمال ، طرحت قضية هامة فى أدبيات التنافسية، وهى تتعلق بقضية " تنافسية الحكومات على نفس النحو الذى تمارسه المنشات".

فالاقتصادى الأمريكى " بول كروجمان " اعترض على فكرة أن الحكومات تتنافس مثلما تفعل المنشات[xiii].

ففى حالة عدم قدرة المنشاة على تحسين أدائها، فأنها سوف تخرج من السوق، ولكن الحكومات - على خلاف المنشات - تتنافس فيما يتعلق بالمنازل والسيادة والقوى السياسية والعسكرية، ولكن لا يوجد حد فاصل Bottom Line معرف بشكل جيد لمفهوم تنافسية الحكومات، وثم يصبح مفهوم التنافسية بالنسبة للحكومات مفهوما مضللا.

إلا أن الاقتصادى الأمريكى "جيفرى ساكس " يرى أن التنافسية تشير إلى قدرة لياقة المؤسسات الاقتصادية للدولة وسياساتها على تحقيق النمو فى ضوء الهيكل الكلى للاقتصاد العالمى، وهذا يعنى أن الاقتصاد يكون منافسا عالمياً إذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم النمو الاقتصادى السريع والمطرد.

فالحكومات تتنافس من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات التى تحفز النمو فى الأجل الطويل وتزيد من مستويات المعيشة، والمنافسة بين الحكومات هى منافسة من اجل النمو الاقتصادى، فالسياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومى الجيد، ومعدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة ووجود نظام سياسى مستقر وقضائى كفء، كذلك البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة، كلها تساهم فى النمو الاقتصادى على أساس مطرد وراسخ وتؤدى إلى نتائج جيدة[xiv].

ويضيف الاقتصادى " لستر ثارو " قائلا، انه فى ظل اقتصاد السوق فان الاستجابة الأولية لتحسين التنافسية يجب أن يقع على المنشاة من خلال تبنى افضل التطبيقات التكنولوجية والإدارية، ومن خلال مقارنة أدائها بالمنشات الأفضل فى العالم، ولكن متى ظهر عدم كمال فى السوق يحد من قدرة المنشات على تحسين أدائها فإن الحكومة يجب أن تتدخل.

فالحكومة تخلق المناخ الملائم لكى تستطيع وحدات الأعمال أن تحسن من أدائها ، وذلك من خلال:

- وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية والتى تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.
- المحافظة على وتطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية، وإزالة كافة معوقات التجارة.
- إزالة كافة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم.
- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادى، وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية، و على المنشآت.
- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلى، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، مثل التعليم[xv].

وارتباطا بدور الحكومة الداعم للتنافسية، من خلال توفيرها لبيئات الأعمال المواتية، ظهر مفهوم " السياسة التنافسية " Competitiveness Policy والتى تعرف بأنها:

" زيادة كفاءة جانب العرض فى الاقتصاد فى ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال، ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة "[xvi].

وأدوات هذه السياسة التنافسية: إجراء إصلاحات اقتصادية فى جانب العرض تحفز هياكل السوق، وإصلاحات مؤسسية تشمل أنظمة ممارسة السلطة Corporate Governance Systems، وأنظمة الضرائب، والخدمات التعليمية، وأنظمة البحث والتطوير، وآليات نقل التكنولوجيا، والبنية الأساسية وغيرها.

ويمكن حصر أهداف هذه السياسة فى: "تدعيم قدرة المنشآت الصناعية، أو الأقاليم والدول، على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظف ".

القسم الثانى: تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد المصري

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى الإجابة على السؤال الذى جاء فى المقدمة، وهو " هل نجحت الحكومة المصرية فى توفير بيئة أعمال مواتية وتنافسية مقارنة بالمنافسين العالميين بحيث تنعكس فى تعزيز قدراتها التنافسية ".

وفى سبيل الوصول إلى الإجابة ، سوف يتم تحليل عدد من المؤشرات المركبة والبسيطة، والتى تعبر عن بيئة الأعمال، ومقارنة وضع مصر بمجموعة من دول العالم.

1/2 المؤشرات المركبة لبيئة الأعمال المصرية

ظهر العديد من المؤشرات الاقتصادية التى تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتى تهدف إلى تقييم بيئات الأعمال ومناخ الاستثمار وتنافسية الدول.

وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من اوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التى تستند إليها أو منهجية إعدادها أو عدد الدول التى تغطيها، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذى القرار وراسمى السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين، فهى تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدولة بما يمكن من المفاضلة بينهم، والتعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة فى علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل.

وفيما يلى نعرض لأوضاع مصر المقارنة فيما يتعلق ببيئة الأعمال التنافسية، استنادا إلى بعض المؤشرات التى تنشرها بعض المنظمات الدولية ، وهى مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الشفافية، ومؤشر ثروة الأمم[xvii].

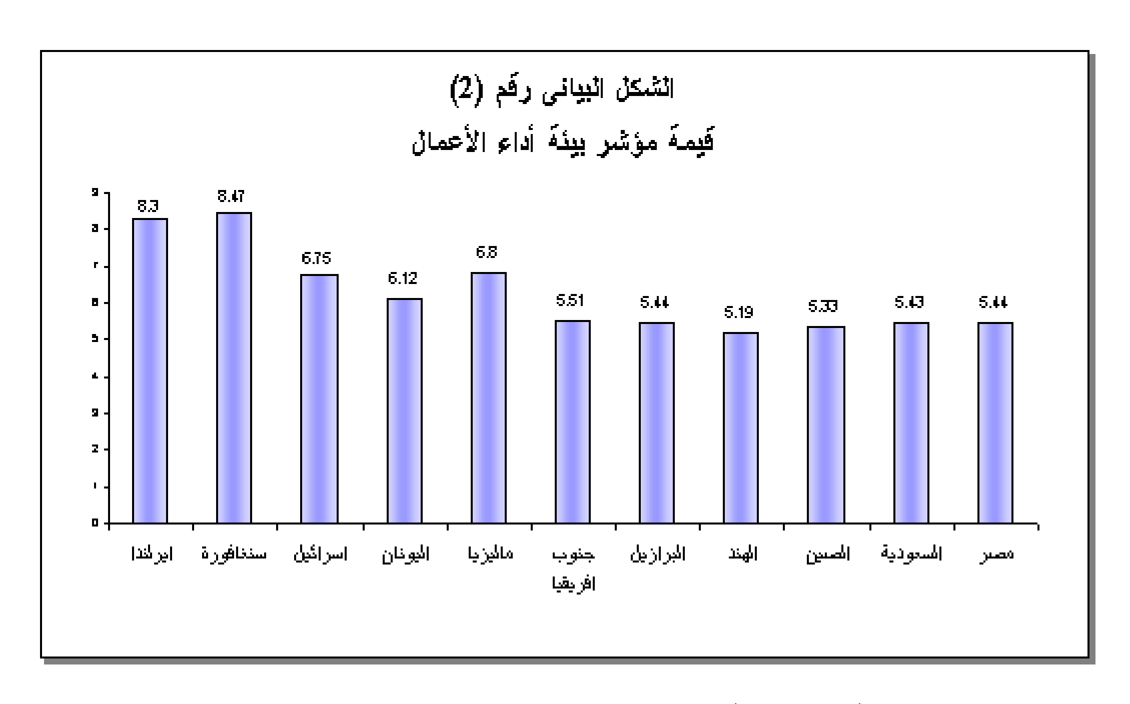
- **مؤشر بيئة أداء الأعمال**

الغرض من مؤشر بيئة أداء الأعمال هو رصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وطبيعة المعوقات التى تعترضها داخل القطر المضيف للاستثمار ويستند المؤشر إلى مؤشرين فرعيين : مؤشر "جارى " ويعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية، ومؤشر " مستقبلى " يستند إلى الاستشراف المستقبلى خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويعتمد هذا المؤشر على خمسة مستويات تعكس درجة جاذبية القطر لأداء الأعمال، وهى: جيد جدا (قيمة اكبر من 8.0) – جيد (6.5 – 8.0) – معتدل (5.5 – 6.4) ضعيف (5.0 –5.4) ضعيف جدا (قيمة اقل من 5.0).

ويلاحظ من خلال الشكل البيانى رقم (2) أن مصر تأتى فى مرتبة متأخرة نسبيا، بالنسبة لقيمة المؤشر الجارى لبيئة أداء الأعمال – تحقق مصر الرتبة رقم 44 من إجمالى 60 دولة – مقارنة بالعديد من دول العالم، ليعكس ذلك جاذبية ضعيفة للاقتصاد المصرى على أداء الأعمال.

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " مناخ الاستثمار فى الدول العربية " ، 2001



- **مؤشر الحرية الاقتصادية**

تعنى الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر حماية الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادى للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعنى غياب التدخل الحكومى فى عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.

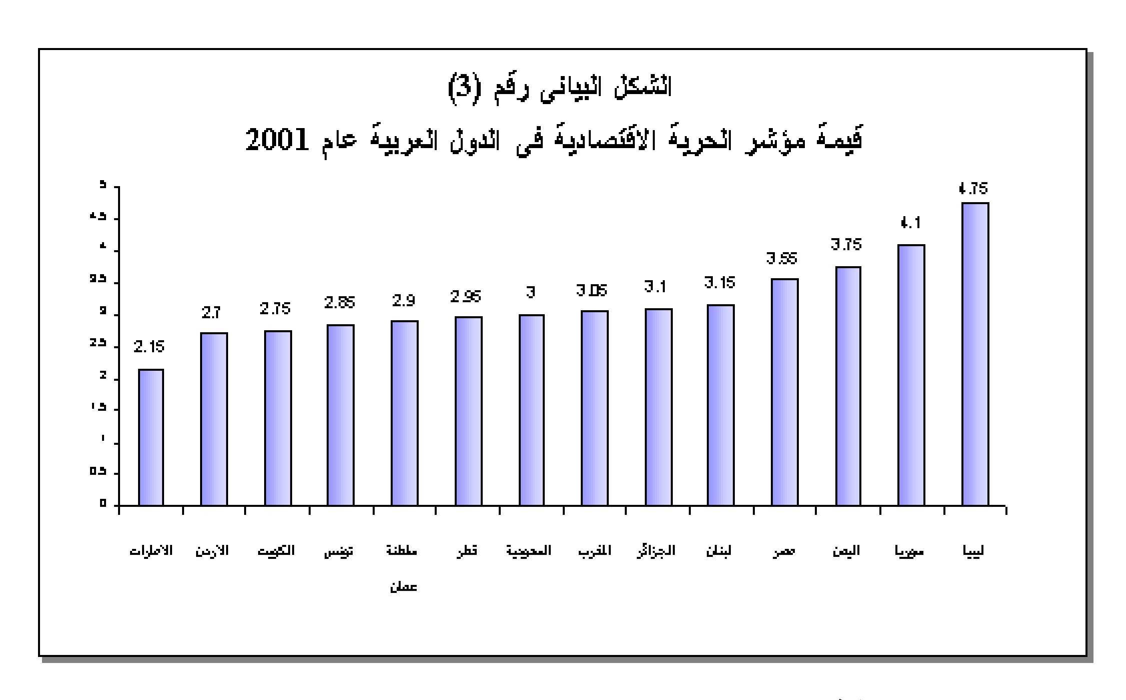
ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية فى إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار فى البلد، حيث يأخذ فى الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه.

ويدل المؤشر على حرية اقتصادية كاملة، إذا اخذ القيمة من (1-1.95)، ويدل على حرية اقتصادية شبة كاملة، إذا اخذ القيمة من (2-2.95)، ويدل على ضعف الحرية الاقتصادية إذا اخذ القيمة (3-3.95) واخيرا يدل على انعدام الحرية الاقتصادية إذا اخذ القيمة (4-5.00).

وطبقا للشكل البيانى رقم (3) يتضح أن مصر تقع فى منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، وعلى الرغم من أن دول عربية كثيرة تأتى فى ترتيب يسبق مصر وفقا لقيمة المؤشر، إلا أنها جميعا تدخل فى منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة عكس دول، مثل: هونج كونج وسنغافورة ونيوزيلندا حيث تتمتع بحرية اقتصادية كاملة.

وهذا الوضع بالنسبة لمصر يؤكد على ضرورة إعادة النظر فى مناخ الاستثمار وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " مناخ الاستثمار فى الدول العربية " ، 2001

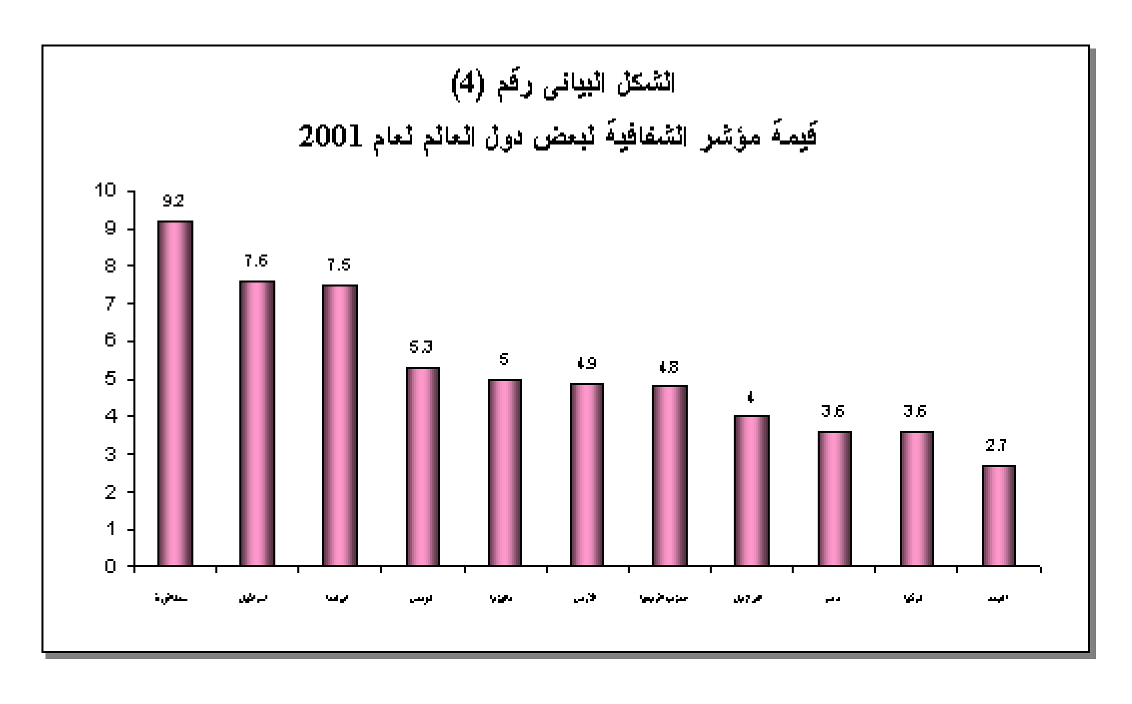


- **مؤشر الشفافية**

هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن فى ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية فى إطار محاربة الفساد وتعزيز الشفافية فى هذه الممارسات.

ويأخذ المؤشر القيمة (صفر) للدلالة على درجة فساد عالية ،والقيمة (10) للدلالة على درجة شفافية عالية، وبين القيمتين يوجد مستويات متدرجة من الشفافية.

ومن خلال النظر إلى وضعية مصر المقارنة بالنسبة لهذا المؤشر، نجد شكل رقم (4) يوضح أن مصر تتمتع ببيئة اقتصادية اقل شفافية فى أداء الأعمال، مقارنة بدول أخرى مثل سنغافورة، وإسرائيل، وايرلندا، وتونس.



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار فى الدول العربية " ، 2001

- **مؤشر ثروة الأمم للاقتصادات الناشئة**

يستخدم المؤشر الثلاثى المركب لثروة الأمم للاقتصادات الناشئة، فى قياس مدى قدرة الدول الناشئة على تحقيق النمو الاقتصادى وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستفيد منه كل من :كبار رجال الأعمال خاصة المهتمين بمجال الاستثمار الأجنبى المباشر، ومديرى المحافظ المالية، ومتداولى السندات الحكومية وصناع القرار.

ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على وضع افضل للدولة من حيث مكونات ثروة دول الاقتصادات الناشئة.

ومن خلال النظر إلى وضع مصر طبقا للشكل البيانى رقم (5) – تأتى مصر فى المرتبة 40 من إجمالى 70 دولة – نجد أن مصر تتمتع برتبة منخفضة نسبيا مقارنة بدول مثل ايرلندا، إسرائيل، ماليزيا، الكويت، الأمر الذى يتطلب بذل مجهودات كبيرة نحو توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

2/2 المؤشرات البسيطة لبيئة الأعمال المصرية

توضح الأشكال البيانية الخاصة بالمؤشرات البسيطة والواردة فى ملحق الدراسة- وهى: 1- نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى كل من الناتج المحلى الإجمالى وإجمالى التكوين الرأسمالى.

2-سعر الفائدة على القروض

3- نسبة راس المال السوقى إلى الناتج المحلى الاجمالى

4- معدل الضريبة الحدى على الشركات

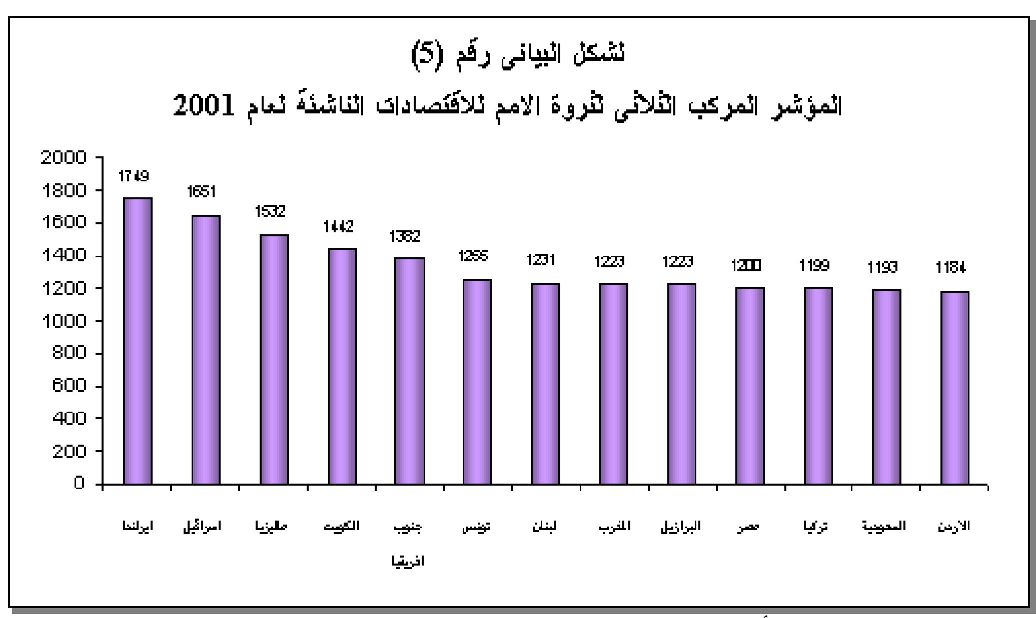
5- نسبة الطرق المرصوفة

6- نسبة الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الى الناتج المحلى الاجمالى

7- عدد العلماء والمهندسون العاملين فى نشاط البحث والتطوير

أن مصر تحقق رتب متواضعة بالنسبة لهذه المؤشرات مقارنة بباقى الدول، الأمر الذى يؤكد مرة أخرى على ضرورة توجيه عناية فائقة لمكونات بيئة الأعمال المصرية.

هذا وينشر تقرير التنافسية العالمى عدد من المؤشرات التى تعبر عن بيئة الأعمال تسند إلى بيانات إحصائية وأسئلة استبيانات، و يوضح الجدول رقم (1) بعض هذه المؤشرات، حيث يلاحظ أن مصر تتمتع بترتيب متأخر نسبيا بالنسبة لعدد كبير من مؤشرات بيئة الأعمال



مقارنة بدول العالم ، الأمر الذى يتطلب بذل جهود كبيرة فى مجالات السياسات المالية والنقدية والتجارية والبنية الأساسية، لتحسين رتبة مصر التنافسية.

جدول رقم (1) الوضع التنافسى لمصر طبقا لتقرير التنافسية العالمى 2000

المؤشر	الرتبة (من إجمالى 59 دولة)
معدل الضريبة على الشركات (1999)	56
مدى وفرة الصرف الاجنبى بالاسعار الرسمية لتمويل عمليات الاستيراد	54
متوسط التعريفة الجمركية (1999)	54
هل تكاليف الاجراءات الجمركية والبنكية، والحصول على تراخيص الاستيراد، تزيد من تكاليف استيراد السلع الراسمالية؟	53
هل مدراس الأعمال التى تتيح التعليم لمستويات الادارة العليا متاحة عند المستويات العالمية؟	52
هل اسعار الفائدة على الودائع والقروض تتحدد طبقا لقوى السوق؟	51
هل النقل الجوى كافى وكفء؟	45
هل حقوق الملكية محمية ومطبقة بواسطة القانون؟	43
هل الوصول إلى الائتمان ميسر؟	42
هل الوقت اللازم لانهاء الاجراءات الحكومية قليل؟	41
هل التشريعات البيئية مطبقة بشكل كبير؟	41
هل هناك استقرارفى المؤسسات السياسية والتشريعية؟	40
هل هناك استقرار فى سوق الصرف؟	40
هل يوجد مؤسسات للبحث العلمى على الطراز العالمى؟	37
هل هناك إمكانيات متطورة فى الموانى؟	35
هل هناك سهولة فى إجراءات التعيين والفصل للعمال؟	35

هل هناك قدرات تكنولوجية متميزة؟	34
هل البنية الأساسية متوافرة بالمستويات العالمية؟	31
هل إجراءات تأسيس الشركات الجديدة ميسرة؟	29

Source: Global Competitiveness Report ,2000

3/2 الوضع الحالى لبيئة الأعمال الصناعية المصرية

أشار التقرير الاقتصادى الهام الذى أصدره مجلس الشورى عن "الصناعة الوطنية فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد " إلى أن هناك العديد من المعوقات التى تواجه تنفيذ السياسة الصناعية فى مصر والتى تؤثر بالتالى على بيئة الأعمال الصناعية المصرية.

ومن أهم هذه المعوقات ارتفاع تكاليف المنتج المصرى مقارنه بمثيله فى الأسواق الخارجية، نتيجة ارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة، وارتفاع معدلات الضرائب والجمارك والأعباء المحملة عليها وانخفاض الكفاءة الإنتاجية وارتفاع التكلفة الإدارية والتسويقية وغيرها من العوامل. والأمثلة التالية لبعض الأعباء التى تساهم فى ارتفاع تكلفة المنتج المصرى:

- عدم تناسب الخفض فى الحد الأعلى للتعريفة على المنتجات النهائية المستوردة، والتى تبلغ حوالى 40%، مع التعريفة العالية المفروضة على مدخلات الإنتاج المستوردة، والتى تتروح بين (20-30%) مما يقلل من فرصة الإنتاج المحلى على المنافسة محليا وعالميا.
- ارتفاع سعر الفائدة على القروض والذى بلغ حوالى (14%) فى حين تصل هذه النسبة إلى (10%) فى المغرب، ومن (6% إلى 8%) فى ماليزيا، ومن (4.5% إلى 7%) فى سنغافورة، هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة للمصدرين وارتفاع تكلفة السحب على المكشوف، بما يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع التكلفة الائتمانية والتى تسهم فى رفع تكلفة الإنتاج.
- ارتفاع ضريبة المبيعات، والتى تتروح ما بين (5-25%) بمتوسط (10%) على كافة مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة.
- ارتفاع أسعار الأراضى المخصصة للأغراض الصناعية، وأسعار الطاقة للمصانع
- ارتفاع الضريبة الموحدة، والتى تبدأ من (20%) وتنتهى إلى (48%)
- ارتفاع ضريبة التأمينات الاجتماعية على الأجور، والتى تبلغ حوالى40% (منها 26% صاحب العمل، و14% للعامل)[xviii]
- ارتفاع تكاليف الشحنة التفريغ ، حيث تصل تكلفة تفريغ الحاوية فى الموانى المصرية ،اكثر من (2000) جنيه، فى الوقت الذى تصل فيه إلى (120) دولار فى معظم موانى البحر المتوسط.
- المعاناة الشديدة التى يواجهها المصدرون من المشاكل الإجرائية الخاصة بنظام الدروباك والسماح المؤقت، والبطء فى تطبيق الاسترداد الضريبى.
- عدم توافر العمالة المدربة والكوادر الفنية المؤهلة

كل ما سبق من أعباء وغيرها، يجعل من بيئة الأعمال المصرية ، بيئة تتسم بالجباية، اكثر من كونها بيئة أعمال جاذبة وحافزة للتنافسية، وهو ما يساهم فى النهاية فى ارتفاع تكلفة المنتج المحلى وانخفاض مقدرته التنافسية فى السوق الدولى وهذا ما دفع بكثير من المنتجين إلى الإحجام عن التصدير وتفضيل السوق المحلى الذى يتميز بمحدودية المنافسة وارتفاع هامش الربح.

القسم الثالث: بعض قصص النجاح فى المنافسة العالمية

نستعرض فى هذا الجزء بعض التجارب الناجحة التي حققت قدرات تنافسية متميزة، وهى دول : سنغافورة – ايرلندا - تونس، فقد تمكنت سنغافورة من الحفاظ على المرتبة الأولى فى تقرير التنافسية العالمي ولعدة سنوات متتالية، كما استطاعت أيرلندا رفع مرتبتها التنافسية من المرتبة (26) فى عام 1996 إلى المرتبة (10) فى عام 1999، واحتلت تونس المرتبة (2) فى تقرير تنافسية دول إفريقيا[xix].

- سنغافورة

لا تتجاوز مساحة سنغافورة عن 648 كم2، ويبلغ عدد سكانها أربعة مليون نسمة، وهى من دول جنوب شرق آسيا، وقد واجهت سنغافورة العديد من التحديات بعد حصولها على الاستقلال فى عام 1965، حيث كانت تفتقر إلى المياه والموارد الطبيعية، كما كانت تعاني من معدلات بطالة عالية، ولكنها الآن تحتل مرتبة متقدمة فى سلم التنافسية، باعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس فى العالم.

وفيما يلى بعض ملامح قصة النجاح فى المنافسة العالمية لسنغافورة:

1- وجود رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج وليس الشعارات.
2- تبنى سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، ونتيجة لذلك فقد:
- ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10% حتى عام 1980 وتجاوز 7 % فى جميع السنوات بعد ذلك، ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المتوسطات الأعلى فى العالم، حيث بلغ 32 ألف دولار أمريكي سنوياً.
- يبلغ حجم التجارة السنوية لسنغافورة حوالي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع إجمالي صادرات سنغافورة من 19.7 مليار دولار فى عام 1980 وإلى حوالي 120 مليار دولار فى عام 1995

3- اتباع أسلوب تدريجي ومرن فى التحول الاقتصادي،وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، استجابة للظروف الدولية السريعة التغير.
4- تضم الهيئات "الحكومية" الرئيسية المعنية بالاستراتيجية الاقتصادية - مثل مجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري - ممثلين بارزين من القطاع الخاص فى سنغافورة، إلى جانب المديرين التنفيذيين للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات.
5- توفير بيئة اقتصادية تنافسية ومتحررة، حيث نجد أن المؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل الاستثمارات وليس إعاقتها، وذلك من خلال:
- تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من (40%) فى عام 1986 إلى (26%) فى الوقت الحاضر ويجري حالياً إعداد خطط لإجراء المزيد من التخفيضات.
- فرض الضرائب على الشركات الأجنبية وفقاً لنفس الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية.
- لا يوجد حد أدنى للأجور، وقد أدى ذلك إلى زيادة التوظف، وبالتالي إلى معدلات أعلى فى الأجور.

- تتمتع حقوق الملكية الفكرية فى سنغافورة بالحماية، كما أن معدلات القرصنة فيها تعتبر من بين الأدنى فى آسيا.

6- التركيز القوي على التعليم، بما فى ذلك التعليم الفني حيث تم التركيز بشكل كبير على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة، بما جعل سنغافورة تحتفظ بالريادة فى الاقتصاد القائم على المعرفة.

7- التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تتصدر سنغافورة بلدان آسيا فى استخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني.

8- فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية تعتبر سنغافورة من أوائل الدول التي ترتبط بشبكة اتصالات متقدمة للغاية.

- أيرلندا

يعتبر أيرلندا بلدا صغيرا فى أوروبا، ولا يتجاوز عدد سكانها 3.6 مليون نسمة، وفى العقود القليلة الماضية عانت من ركود اقتصادي، وسيطر عليها شبح العنف والحرب الأهلية، هذا إلى جانب إنها اشتهرت بتصدير القوى العاملة التى هاجرت بأعداد كبيرة إلى أمريكا الشمالية وأستراليا والمملكة المتحدة نتيجة لعدم توفر فرص عمل لهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع النمو الاقتصادي لايرلندا من عام 1994 إلى عام 1997 بمعدل 8.9% سنوياً، ويقترب دخل الفرد فى ايرلندا من دخل الفرد فى المملكة المتحدة،وقد انخفض معدل البطالة من حوالي (16%) فى عام 1993 إلى (6,6 %) فى الوقت الحالى.

ومن أبرز السياسات التي كان لها دور حيوي خاص فى دعم القدرات التنافسية لأيرلندا، ما يلى:

- رؤية واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبنت الحكومة الايرلندية سياسات ناجحة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية.
- ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس والحد من البيروقراطية.
- فرض رقابة صارمة على الأموال العامة لخفض العجز فى الميزانية، والحد من التضخم وضمان الاستقرار الاقتصادي الإجمالي.
- تحقيق مستويات عالية فى التعليم مع التركيز الشديد على المهارات الفنية المناسبة وعلى البحث والتطوير الفعال.
- توسيع العلاقات التجارية الدولية من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والقيام بدور فاعل فيهما، حيث أصبحت أيرلندا نقطة انطلاق للاستثمارات الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية.

- تونس

يبلغ عدد سكان تونس تسعة ملايين نسمة، وهى واحدة من البلدان العربية التى حققت نجاحاً سريعاً فى الأسواق الدولية، وعلى الرغم من صغر حجمها نسبياً وعدم توفر موارد طبيعية

فيه، إلا أنها اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة ارتفعت من (781) مليون دولار فى عام 1980 إلى (5.2) مليار دولار فى عام 1997.

وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي فى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990 إلى 1997 حوالي (4.8%) وقد بلغ النمو السنوى فى القطاع الصناعى ما يزيد على (13%) خلال الفترة من 1987 إلى 1997.

ومن العوامل التي ساهمت فى الأداء التنافسى الناجح لتونس خلال عقد التسعينيات، ما يلي:

- الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحرير الاقتصاد والتجارة.
- وجود بيئة مستقرة للاستثمار فى تونس ترقى إلى المعايير الدولية، والتحسين المستمر فى الإجراءات الإدارية.
- النظر إلى أصحاب المشروعات الريادية باعتبارهم أبطالاً وطنيين يستحقون الثناء والاحترام.
- التركيز على الإبداع والتكنولوجيا الحديثة والقدرة على المنافسة وعلى أهمية المشاركة فى الأسواق العالمية.
- انخفاض معدل النمو السكاني بصورة ملحوظة ، ليصل إلى (1.7%) مما أسهم فى تخفيض الضغط على الخدمات الاجتماعية وزيادة دخل الفرد فى جميع أنحاء البلاد.
- دعم التكامل العالمي ، حيث تعتبر تونس عضو فى منظمة التجارة العالمية، كما أنها الدولة الأولى الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط التي وقعت على "اتفاقية شراكة" مع الاتحاد الأوروبى ونتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص فى تونس أكثر قدرة على المنافسة.
- حماية الاستثمارات من الازدواج الضريبي ومن انتهاك حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم ، ودخولهم بحرية إلى الأسواق.
- إعطاء أولوية كبيرة للتعليم، حيث تنفق تونس 25% من ميزانيتها السنوية على التعليم والتدريب مما شكل عاملاً مهماً فى تحقيق النجاح.

تعكس قصص النجاح السابقة العديد من الخصائص التي تشترك فيها الدول الثلاث المذكورة، فهي تشمل التركيز على التعليم، والسعي النشط لجذب الاستثمارات الأجنبية، والجهود الكبيرة المبذولة لتحرير وتنظيم بيئات الأعمال التجارية، والرغبة المستمرة فى الابتعاد عن الشعارات حول ضرورة الإصلاح والتوجه إلى التنفيذ الفعلي له، وقد تبين أن هناك دور واضح للتدخل الحكومى فى دعم القدرات التنافسية لهذه الدول الثلاثة.

القسم الرابع : السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال المصرية

على الرغم من تبنى الحكومة المصرية للعديد من الإصلاحات فى مجالات السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، إلا انه هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال المصرية وذلك على النحو التالى:

1- السياسة الاستثمارية:

على الرغم من المحاولات الواضحة التى تقوم بها الحكومة المصرية من اجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن مناخ الاستثمار فى مصر لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات، من أهمها تقديم حوافز حقيقية ترتبط بالأهداف المستهدفة – أهداف توفير فرص العمل وتنمية الصادرات - وتقديم خدمات حقيقية للمستثمر، والمساعدة فى دراسات الجدوى،ونشر المنتجات على شبكة الإنترنت ،والاهتمام المكثف بنشاط التسويق والترويج، ورد جزء من تكلفة الاستثمار،وإزالة التكاليف الإضافية على المستثمرين، مع الأخذ فى الاعتبار وضع المنافسين فى مجال جذب الاستثمارات.

وضرورة بذل المزيد من الجهود لدعوة الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه للتصدير وتوفير فرص العمل، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من شبكات التسويق والإنتاج العالميين التى يتمتع بهما، وتفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Subcontracting، والتزويد الخارجى، Outsourcing.

2- السياسة المالية: حتى **الآن** لا يوجد تطور ملموس فى سياسات الإصلاح الضريبى، فأسعار الضريبة فى مصر أعلى بكثير من بعض الاقتصادات النامية المتنافسة معها على جذب الاستثمارات الأجنبية، لذا هناك حاجة ماسة لاستكمال الإصلاح الضريبى عن طريق خفض معدلات الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية ، وضريبة المبيعات على السلع الاستثمارية، والعمل على تدعيم عوامل تحقيق الثقة بين الممولين ومأمورى الضرائب.

أيضا ينبغى تطبيق مفاهيم موازنات الأداء، وخاصة فيما يتعلق بربط الإنفاق بالنتائج المتحققة ، وقياس الأهداف فى قطاعات تقديم الخدمات للمواطنين، وقطاعات البنية الأساسية.

3- السياسة النقدية : حيث يجب تخفيض سعر الخصم، ومن ثم أسعار الفائدة على القروض، تخفيضات إضافية لنسبة الاحتياطى القانونى. والعمل على ضبط سعر الصرف عند مستويات واقعية، وربط الجنيه المصرى بسلة عملات من الدولار واليورو والين وليس الدولار فقط لضمان مرونة هذا السعر، والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات مقابل أهم الشركاء التجاريين ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبى.

4- **السياسة التجارية:** لا تزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبيا مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية، كما يشوب التعريفة الجمركية العديد من التشوهات فى هيكلها، وأيضا فى مجال تطبيق الإجراءات الجمركية، لذا يجب إصلاح هيكل التعريفة الجمركية وإزالة التشوهات فيه، وكذلك إزالة العوائق التى تقيد التصدير، من خلال تخفيض تكلفة التعامل فى الموانئ ، استنادا إلى بنية أساسية تجارية كفئة.

5- سياسات التعليم : تحتاج نظم التعليم فى مصر إلى إعادة نظر فى ضوء المتطلبات المهارية لسوق العمل، فنظم التعليم المصرية لا تمكن الخريج المصرى من تكوين قدرات تؤهله للتنافس العالمى، بما ينعكس على انخفاض المستوى المهارى للعامل المصرى، الأمر الذى يخفض من إنتاجيته، ويقضى على الميزة النسبية لمصر المتمثلة فى انخفاض مستوى الأجور بها.

6- سياسات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية : بدأت الحكومة المصرية فى صياغة قانون جديد للعمل فى مصر، والذى يعتبر مكونا هاما فى منظومة سوق العمل فى مصر، ومن المأمول أن يقضى على جمود علاقات العمل فى مصر لتعظيم الأثر الإيجابى من الميزة النسبية للأيدى العاملة المصرية، بما يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات كثيفة عنصر العمل،إلا أن هناك العديد من مكونات سوق العمل لا تزال تحتاج إلى إصلاحات جوهرية، وخاصة فيما يتعلق بتنمية المهارات البشرية من خلال التدريب، فحتى الآن لم تستكمل "خريطة" المهارات البشرية التى يتطلبها سوق العمل، حيث هناك العديد من المهارات التى يتطلبها سوق العمل وهى غير متوافرة (صيانة ماكينات الحياكة والتريكو – مهنة التمريض – صيانة المعدات الإلكترونية – وغيرها) وأيضا هناك حاجة ماسة إلى تحسين خدمات التشغيل لكى تقوم بالمقابلة الفعالة، ما بين الطلب والعرض فى سوق العمل Matchmaking.

هذا إلى جانب ترسيخ مفهوم سوق العمل فى مصر، بحيث تعمل آليات واقتصاديات السوق بشكل اكثر شفافية واكثر كمالا.

7- سياسة تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية : ينبغى توفير دعم حكومى لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى الصناعة والمنشات، ويجب اعتبار تعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية، بمثابة جزءا أساسيا من استراتيجية تحديث مصر.هذا وعلى الرغم من وجود تشريع لحماية حقوق الملكية الفكرية ، إلا أن هناك حاجة ماسة لتفعيله من خلال جهاز مختص يطبقه، ويعتبر هذا من الأمور الحاسمة لجذب للاستثمارات الأجنبية التى تنفق بشكل كبير على البحث والتطوير.

8- سياسة مكافحة الممارسات الاحتكارية : يعانى الاقتصاد المصرى من العديد من الممارسات الاحتكارية، والتى انعكست فى الآونة الأخيرة فى وجود العديد من الأزمات فى توافر السلع الهامة بأسعار السوق (أزمة حديد التسليح – أزمة السكر والأرز – وغيرها) الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على ضبط أداء الأسواق المحلية حتى تتسق الأسعار مع تكلفة الإنتاج، وبالإسراع بإصدار وتنفيذ قانون منع الاحتكار وضمان المنافسة وقانون حماية المستهلك.

9- ترسيخ قيمة العمل فى المجتمع المصرى : لا تزال معدلات إنتاجية العامل المصرى اقل من مثليتها ولا يزال هناك عدم احترام لعنصر الوقت، لذا يجب بذل المزيد من الجهد والعرق لتحسين بيئة الأعمال المصرية، والحصول على المكانة الملائمة لمصر على خريطة المنافسة العالمية.

10- إجراءات أخرى : هناك إجراءات أخرى من شانها تحسين بيئة الأعمال المصرية، مثل :

- تخفيض الأعباء المالية الإضافية المحملة على الاستثمار والإنتاج ، وخاصة فيما يتعلق بـ (الرسوم الإدارية فى الجمارك – ثمن الأراضى فى المجتمعات الجديدة – تكلفة الكهرباء والمياة – تكلفة المعاملات – وباقى الأعباء الأخرى المؤثرة على تكلفة الإنتاج).
- مواجهة ظاهرة تهريب السلع من المنافذ غير الشرعية.
- تحديث الجهاز الإدارى للدولة وجعل الموظف العام خادماً لأفراد المجتمع وليس العكس.
- تحديث النظام التشريعى، وسرعة الفصل فى منازعات الاستثمار وقضايا القانون المدنى، وتبسيط إجراءات التقاضى.
- القضاء على كافة مظاهر الفساد ، وتبنى ممارسات اكثر شفافية فى عملية صنع واتخاذ القرار.
- البدء فى خطوات الإصلاح السياسى لدعم المزيد من المشاركة الشعبية الحياة السياسية ، وفى هذا الصدد يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ، ان ضعف المشاركة السياسية للمواطنين تعتبر عائقا رئيسيا فى طريق التنمية.

خلاصة الأمر، ان بيئة الأعمال المصرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد لتحسين صورتها ، ولتسهيل إقامة الأعمال المحلية والعالمية فى السوق المصرى ، وفى هذا الصدد ، فان الرسالة التى تود ورقة العمل الحالية توصليها ، تتمثل فى ضرورة استخدام الأطر المرجعية أو البنشماركية Benchmarking، لتحسين أداء بيئات الأعمال ، وإجراء المقارنات المستمرة مع المنافسين الإقليميين والعالميين للنتائج المتحصل عليها من تبنى سياسات اقتصادية معينة.

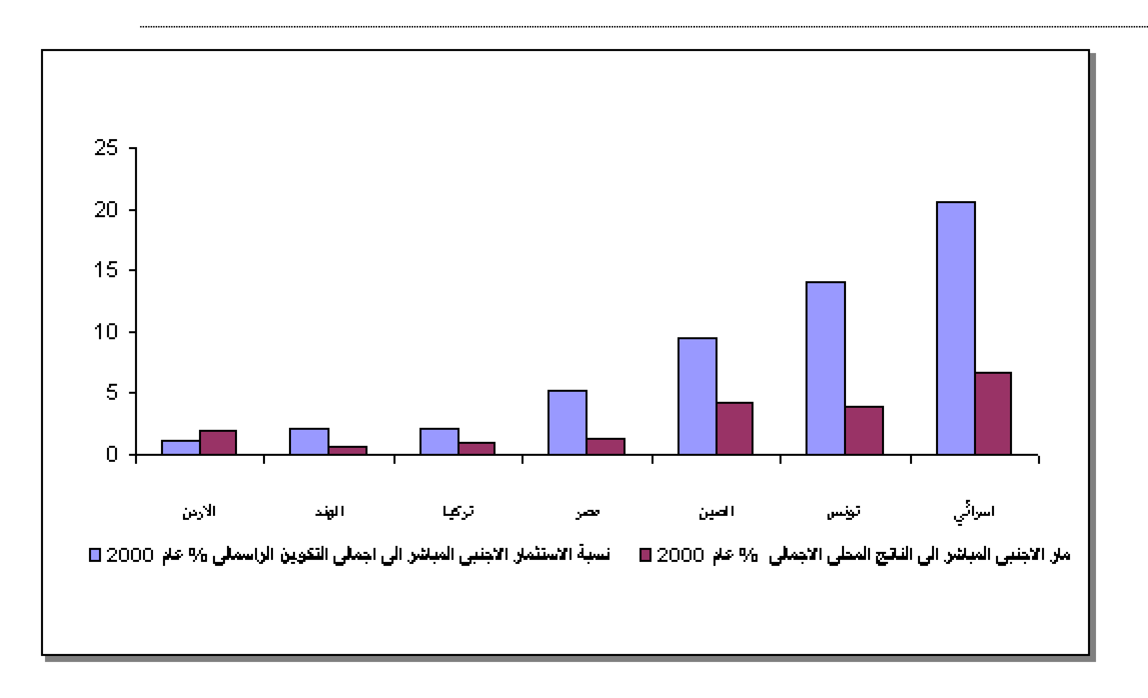
فالحكومات تتنافس للحصول على افضل أداء اقتصادى، وتحقيق مستويات معيشة مرتفعة للمواطنين.

الملاحق

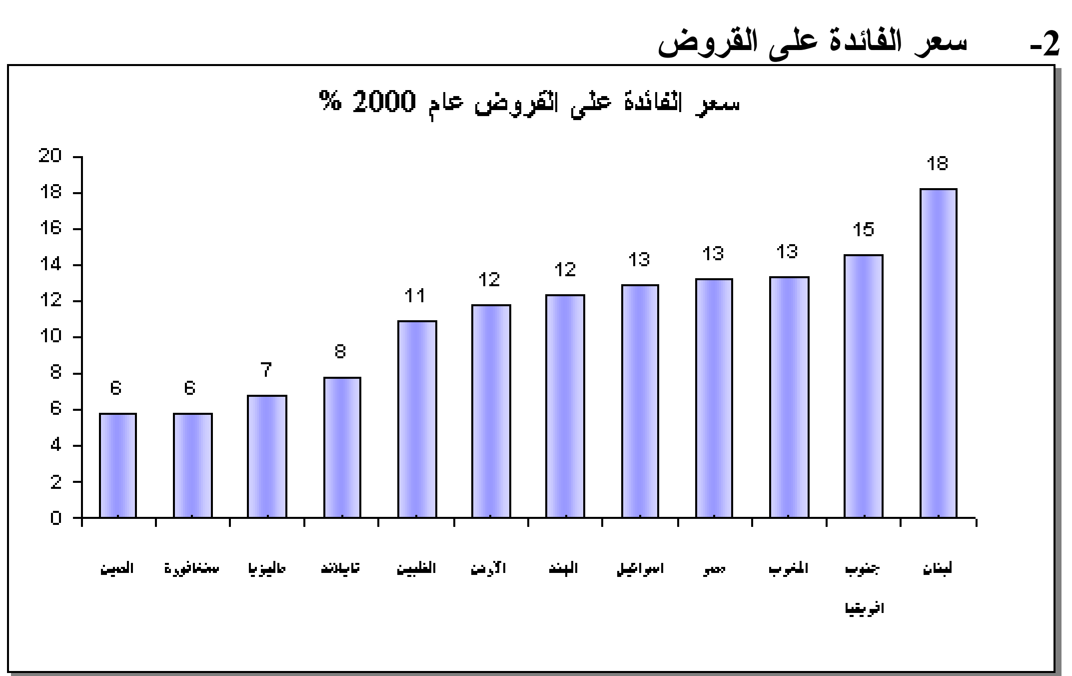
المؤشرات البسيطة لبيئة الأعمال

1- مؤشرات مناخ الاستثمار

SOURCE: World Bank “ World Development Indicators “ , 2002.

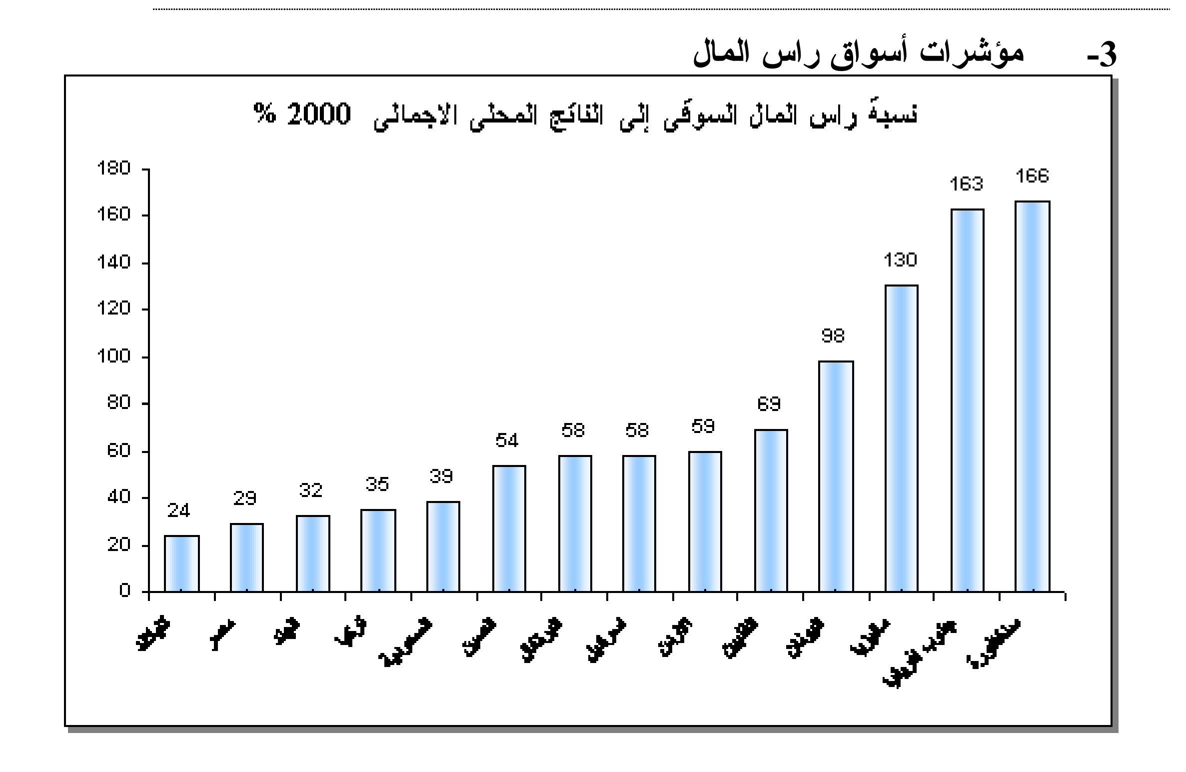


2- سعر الفائدة على القروض



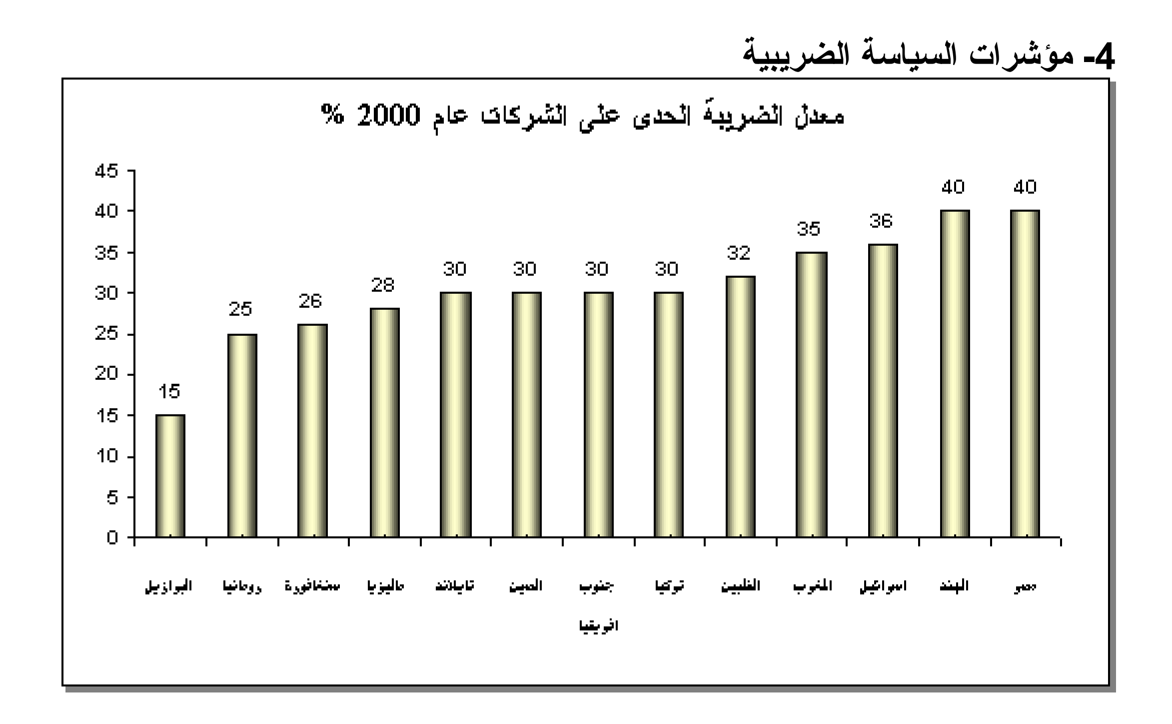
<u>SOURCE</u>: World Bank " World Development Indicators " , 2002

3- مؤشرات أسواق راس المال



SOURCE: World Bank " World Development Indicators " , 2002.

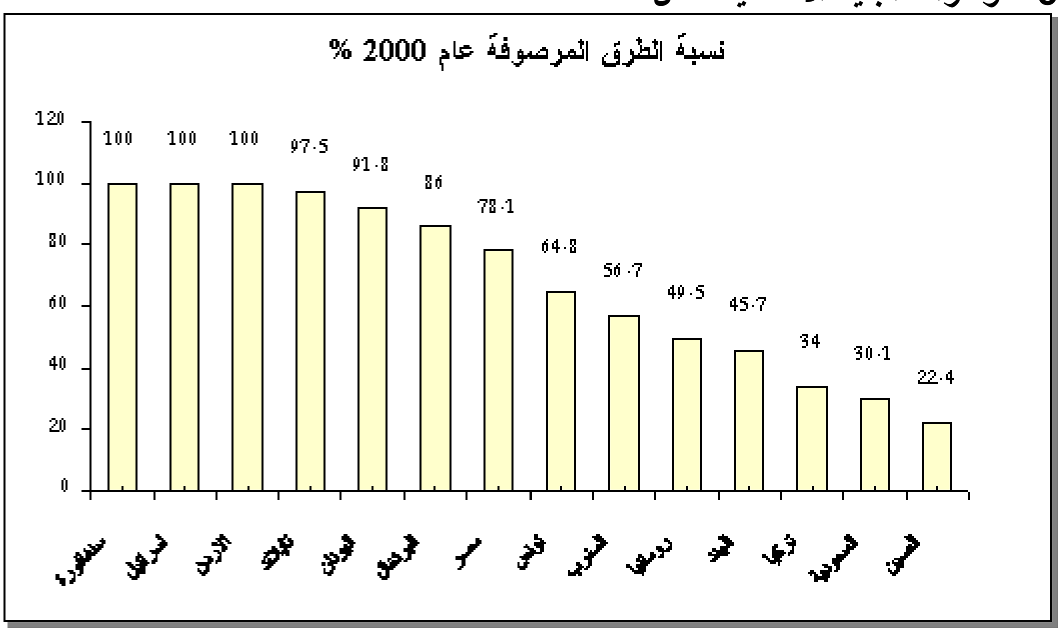
4- مؤشرات السياسة الضريبية



SOURCE: World Bank " World Development Indicators " , 2002.

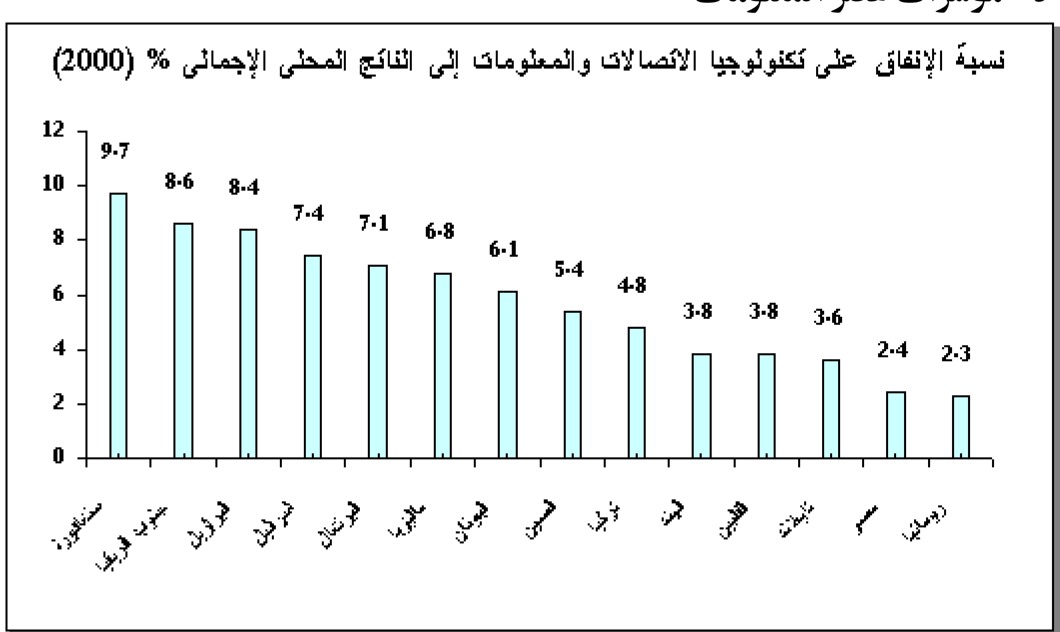


5- مؤشرات البنية الاساسية للنقل



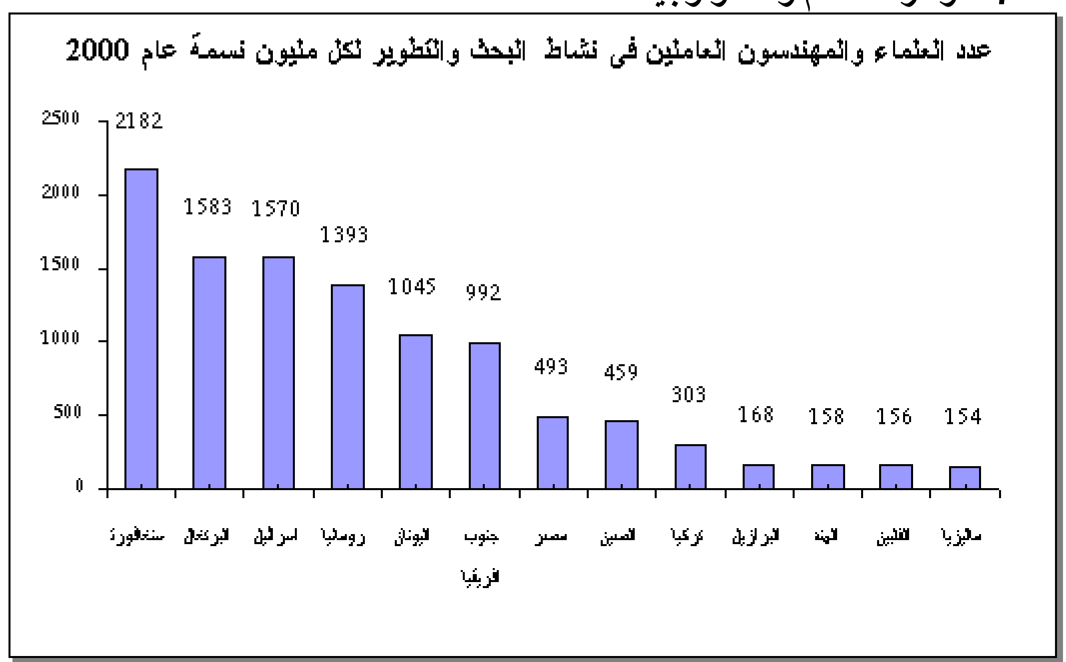
SOURCE: World Bank " World Development Indicators " , 2002.

5- مؤشرات عصر المعلومات



SOURCE: World Bank " World Development Indicators " , 2002.

7- مؤشرات العلم والتكنولوجيا



<u>SOURCE</u>: World Bank " World Development Indicators " , 2002.

قائمة المراجع

i-Hatsopoulos,George n., et .al,(1990):" U.S. Competitiveness : Beyond the Trade Deficit ".in King,Philip(editor), International Economics and International Economic Policy : a Reader,Macgraw – Hill , Singapora,1990.

2- لمزيد من التفاصيل عن هذه المسميات وتداعياتها ، نحيل للقارى ، المراجع التالية

-Hirst,Paul and Grahame Thompon,(1996),"Globalization in Question", Blackwell Publishers Ltd. , USA.

- إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، (1997) ، " التنافسية فى ظل العولمة " ، مجلة المدير العربى ، - العدد 138 ، ابريل

iii -OECD, (1997) ," Industrial Competitiveness Benchmarking Business Environments in the Global Economy " , OECD , Paris.

iv - من الامثلة الشائعة ايضا فى هذا الصدد ، حالة بوليفيا فى الفترة ما بين 1980 الى 1986 ، حيث حققت فائض فى ميزانها التجارى نتيجة زيادة صادراتها عن وارداتها بمقدار (60%) ولكن خلال نفس الفترة انخفض متوسط دخل الفرد بحوالى 26% ، الامر الذى معه لايمكننا القول بان اقتصاد بوليفيا تمتع خلال هذه الفترة بقوة تنافسية.

5 - World Economic Forum,(1996), " The Global Competitiveness Report ", WEF, Geneva.

vi -OECD, (1996): " Industrial Competitiveness ", OECD, France.

8-Krugman, Paul , (1994) " Competitiveness : A Dangerous Obsession ", Foreign Affairs , March/April , Vol.73 , No.2.

viii - World Economic Forum,(1996),Op.Cit , p.8.

ix - محمد عدنان وديع (2001) ، " مؤشرات التنافسية وسياساتها فى البلدان العربية " المعهد العربى للتخطيط.

x - المثال النظرى الشائع لتطبيق نظرية التجارة الاستراتيجية ، هو تقديم اعانات حكومية لشركة الطائرات التجارية الأمريكية " بونيج " ، والأوربية " ايرباص" حيث من خلال تطبيق أساليب نظرية المباريات ، نواجه بعدة حالات : **حالة الإنتاج بدون دعم** ، فان المنشاة التى تتحرك مبكرا ، هى التى تحقق مكاسب فى السوق ، واذا انتجت كل من المنشاتين معا فان هذا يسبب خسارة لكل المنشاتين ، **وحالة الإنتاج بدعم منشاة دون الأخرى** ، فان الشركة الاولى سوف تحقق أرباح ومنافع كبيرة تفوق تكلفة الدعم ، **والحالة الثالثة هى تقديم الدعم للشركتين** ، حيث يصبح إنتاج الطائرتين محققا للمنافع والدخول الى السوق يكون ذو جاذبية كبيرة وعليه وعليه فان الحكومات بتقديم الدعم هذا تهدف الى عدم تشجيع دخول المنشات الأجنبية ومنافسة المنشات المحلية ، وان المنافع المتحصل عليها استراتيجيا تفوق تكلفة الدعم.

لمزيد من التفاصيل عن تأصيل نظرى للتجارة الاستراتيجية ، انظر

- Krugman,Paul R.and Maurice Obstfeld (1994),"International Economic: Teory and Plicy, Rrdonnelley&Sons company,New York.

xi -Porter,M.(1990) : “ The Competitive Advantage of Nations “ , New York , The Free Press.

xii- من الاثار الايجابية لدور الحكومة نجد تدعيم الحكومة اليابانية للميزة التنافسية فى صناعة آلات الفاكس ، واعتراف وزارة العدل اليابانية ، بان وثيقة الفاكس وثيقة قانونية معترف بها ، وكذلك دور السياسات الصناعية فى كوريا واليابان والتى ادت الى نجاح هذه الدول فى مضمار التنافسية العالمية ، ومن الآثار السلبية القيود الضخمة على الأسواق المالية الإيطالية أدى الى عدم قدرة المؤسسات المالية الإيطالية من المنافسة العالمية.

14- يرى كروجمان انه من الصعب القول بان الولايات المتحدة واليابان تتنافس مثلما تتنافس شركة كوكا كولا، وبيبسى كولا وان لا فرق أن الولايات المتحدة تتنافس فى السوق العالمى وان جنرال موتوز تتنافس فى سوق أمريكا الشمالية.

xiv - World Economic Forum,(1996),Op.Cit.

16- لستر ثارو،(1995): " الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان ، عالم المعرفة ، العدد 204 ، 1995.

xvi - OECD, (1996), OP.CIT, P.9.

xvii- لمزيد من التفاصيل عن منهجية اعداد هذه المؤشرات ، انظر ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " مناخ الاستثمار فى الدول العربية " ، 2001

xviii - هـناك الكثـير من الأعباء الأخرى التى تفرض على قطاع الصاعة المصرى ، مثل : ضريبة القـوى المحركة وتبلغ 8 جنيه عن كل حصان ، وتسدد سنويا الى المجلس الواقع فى دائرته المصنع - رسم تنمية موارد الدولة 2% (ما زاد عن 18 الف جنيه صافى ربح)- رسم الصرف الصحى بواقع 50 % مـن قيمة فاتورة استهلاك المياه - دمغة الكمبيالة 0.006 (فى الالف) + 5 جنيه مصاريف على كل كمبـيالة - دمغة الشيك 40 قرش لكل شيك وعمولة تحصيل البنوك 0.002 (فى الالف) كحد ادنى - ضـريبة الدمغـة علـى الاعلانات وتبلغ 36% (صحافة – تليفزيون) - ضريبة الدمغة على اللوحات الاعلانـية المضئية : 14.40 جنيه لكل متر ثابت + 144 جنيه لكل متر مضىء متحرك - عدم وجود خطوط تربط مصر بالاسواق العالمية أو ارتفاع تكاليف الشحن على الطائرات المصرية.

لمـزيد مـن التفاصـيل عـن المعوقـات الـتى تواجـه بيـئة الأعمـال الصـناعية المصـرية ، انظـر : مجلس الشورى ، " الصناعة الوطنية فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد " ، التقرير النهائى للجـنة الانـتاج الصـناعى والطاقـة ، دور الانعقـاد العـادى التاسـع عشـر ، 1999.

-ليلى الخواجة (محرر) ، " قضية التصدير فى مصر : اراء المصدرين " ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، العدد 176 ، اغسطس ، 2002.

xix - استند هذا الجزء بشكل كبير على الدراسة التالية :

نسرين بركات ، " مفهوم التنافسية والتجارب الدولية الناجحة فى النفاذ الى الاسواق الدولية " المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، 2001.